

تمويل السيارات الجديدة اسهل الاجراءات وسعر عائد تنافسي

تنطبق الشروط والاحكام



تنطبق الشروط والاحكام

والتي أتصور أنها ستكون فى مقدمة اهتمامات الوزير المحترف خلال الفترة المقبلة..

مما لا شك فيه أن السياسات الضريبية الجديدة التى ينفذها كجوك هى بمثابة «عربون شرابة» مع مجتمع الأعمال، ونواة لمزيد من الحوافز والإجراءات الداعمة لمناخ عمل الشركات فى مصر.

فالوزير أكد أن «شغله الشاغل» هو توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الامتثال الطوعى لجذب مهولين جدد، والعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى المنظومة الضريبية والاستفادة من الامتيازات التى توفرها مثل النظام الضريبى المبسط الذى يراعى طبيعة هذه المشروعات، ويقلل الأعباء الإدارية والمالية عنها، بما يحقق سهولة الالتزام الضريبى ويولد بيئة مشجعة للاستثمار والنمو.. وهذا أول تحرك فعلى من شأنه تحفيز انضمام القطاع غير الرسمى إلى منظومة الدولة طوعياً..

ولم تقف عملية التطوير عند تحديث المنظومة فحسب، بل شملت أيضاً توفير تدريب بمستوى عال للموظفين، من أجل بناء كوادر وخبرات متخصصة بمستوى دولى فى المجال الضريبى.

ومع استمرار المتغيرات محلياً وعالمياً، تظل وزارة المالية فى قلب مشهد اتخاذ القرار وهو ما يطرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية مثل:

■ كيف تدار السياسة المالية فى أصعب الفترات؟

■ متى يتحقق الجانب الآخر من معادلة الإصلاح الاقتصادى الخاص بتحسين حياة المواطن الذى تحمّل، ولا يزال، تكلفة كبيرة للغاية؟

■ هل يمكن القول إننا انتهينا من الجزء الأصعب فى عملية الإصلاح تحديداً ما يتعلق بالأسعار والتضخم؟

■ ماذا عن طبيعة المرحلة الثانية من حزمة التيسير الضريبى والجمركى المرتقب إطلاقها؟

■ ما إستراتيجيات الوزارة لخفض معدلات الدين العام؟

■ ماذا عن الانتقال للدعم النقدى، وما تأثير ذلك على المواطنين؟

هذه الأسئلة وغيرها من شأن الإجابة عنها رسم الصورة الكاملة للواقع المالى المصرى، وزيادة معدلات الثقة من جانب الاستثمار الخاص المحلى والعالمى.

dina_afattah@yahoo.com



تكتبه:

دينا عبدالفتاح

dina_afattah@yahoo.com

مِلَاثًا

أدوات «كجوك» غير المسبوقة تُحدث نقلة نوعية فى ضبط مالية مصر

الثقة والمساندة.. لغة حوار جديدة بين أصحاب المصالح المختلفة

الوزير يحل المعادلة الصعبة فى التنسيق التام بين السياسات المالية والنقدية والاستثمارية

وتجميع الفوائض والدخول العامة والاحتياطيات وممارسة أعمال الخزانة العامة.

وتؤدى الوزارة هذه الأعمال من خلال مصالح وهيئات رفيعة الشأن، أهمها مصلحة الضرائب المصرية، ومصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب العقارية، وغيرها من الكيانات المهمة التى تدير الملفات المختلفة.

وليس من قبيل المبالغة أننا كنا فى انتظار أدوات مالية مختلفة تماماً لإدارة ملف الضرائب على سبيل المثال واستبدال الأساليب التقليدية التى سيطرت لسنوات كالجباية والسلطوية بفلسفة جديدة تحكمها الشراكة والتكامل والمساندة، للوقوف على قدمين ثابتتين على خريطة الاقتصاد العالمى، والاستعداد لاستخدام

التنافسية الضريبية كأحد أهم عناصر الجذب للاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد حل الخلافات ورواق أوضاع السوق المحلية، وبالتزامن مع مضاعفة عدد كبير من الدول الأعباء الضريبية، ما دفع مستثمرين عالميين كباراً إلى التخرج من أسواق بعينها والبحث عن فرص استثمار بديلة، لتأتى جهود كجوك الاستباقية كإحدى الدعائم الجاذبة لهذه الفرص

التي تتعامل مع الأمن القومى للبلاد، فهى ليست مجرد حقبة اقتصادية عادية، إذ هى أحد الأركان الرئيسية للدولة المصرية وإستراتيجياتها التمولية ورؤيتها ٢٠٣٠، لتعددية أدوارها ما بين الدور السياسى الذى يصيغ السياسات المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع خطط وبرامج مالية لضمان تحقيق الأهداف الوطنية كما تقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة وتتولى مسؤولية تقديمه للجهات المعنية كافة، علاوة على أن لديها دوراً رقائماً مهماً المصرية فى هذا التوقيت العالمى الموازنة العامة والإشراف والرقابة على جميع النظم المالية والمحاسبية والتخطيط والمتابعة للمشتريات والمبيعات لمختلف الجهات الإدارية والعامة، هذا بالإضافة لدورها التشريعى المتمثل فى دراسة كل التشريعات المالية وإبداء الرأى فى القوانين التى تعدها الوزارات الأخرى، بالإضافة لمشاركتها فى جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمنح والقروض وإدارة ملف الدين واقتراح التشريعات اللازمة لربط بين الخطة العامة للدولة وخطلط التمويل بالعملة المحلية والأجنبية، وأخيراً تؤدى دورها التنفيذى الذى يتعلق بقياس الموارد المالية

فيما شهد القطاع السياحى خلال ٦ أشهر نمواً بمعدل ١٢,١٪، والصناعات التحويلية ١٢,٤٪، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ١٥,١٪، وصعد معدل النمو الاقتصادى من ٢,٥٪ إلى ٣,٩٪ خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢٤.

فالسياسات المالية الراهنة التى يشرف على وضعها وتنفيذها وزير المالية أحمد كجوك وفريقه أراها راقية وإنسانية وتتسم بالمنطق والواقعية وفى الوقت نفسه ترسخ مكانة الدولة المصرية فى هذا التوقيت العالمى الصعب كنموذج إقليمى فى تبنى سياسات مالية متطورة تدفع عجلة النمو والازدهار الاقتصادى وتعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتدعم كفاءة الأداء الحكومى وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد.

كما أنه لأول مرة نرى هذا التوافق والتنسيق التام بين السياسات المالية والنقدية بل سياسات الاستثمار والنمو، فالمجموعة الوزارية الاقتصادية الحالية احترافية بمعنى الكلمة وتتسم بالمرونة الشديدة وتلعب بروح الفريق لحسم الملفات الصعبة.. فحقبة المالية هى الأكثر خطورة ولا يقل دورها عن تلك الحقب

وبرامج محددة وأكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادى من خلال إتاحة سيولة تقترب من ١٠٠ مليار جنيه لدعم التوسعات الاستثمارية فى قطاعات السياحة والصناعة والتصدير والسيارات والمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.. ولعل ذلك كان واضحاً فى العنوان الذى اختاره شعاعاً للموازنة العامة للدولة المصرية عن عام ٢٠٢٥-٢٠٢٦ «النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»؛ ليعبر به عن توجهات المرحلة المقبلة من تشجيع القطاع الخاص بـ «دون جباية» والتركيز على استدامة واستقرار السياسات المالية الداعمة للنمو الاقتصادى والإنتاج والتشغيل.

سياسات «كجوك» وبقية المجموعة الاقتصادية بدأت تؤتى ثمارها فى مؤشرات النصف الأول من العام المالى الحالى، إذ استحوذ القطاع الخاص على نحو ٦٠٪ من إجمالى الاستثمارات خلال ٦ أشهر بمعدل نمو ٨٠٪، مع العمل على طرح ١٠ مشروعات استثمارية بنظام «المشاركة مع القطاع الخاص»، خلال العام المالى الحالى، بعد أن شهد هذا الملف تباطؤاً غير مسبق على مدار العقد الماضى.

تحولات إستراتيجية وخطوات فاعلة غير مسبقة، تنفذها وزارة المالية فى مصر خلال العام المالى الجارى بقيادة الوزير الكفاء أحمد كجوك، مبنية على أسس سليمة علمياً ومجتمعياً، ومستندة إلى فكر واع ومستنير، لدعم التوسعات الاستثمارية وريادة الأعمال والأنشطة الإنتاجية والتصديرية فى توقيت وظروف عالمية وإقليمية صعبة، وغير مسبقة، من التوترات والحروب العسكرية والتجارية وموجات التضخم واضطرابات سلاسل الإمداد وغيرها.

فمنذ أن أدى كجوك اليمين الدستورية، وزيراً للمالية فى يوليو الماضى، وهو يرسى مدرسته الخاصة فى إدارة واحد من أكثر الملفات صعبة بالدولة المصرية.. مدرسة قوامها الإبداع والاستفادة من خبرات الكبار ممن حملوا ملف المالية المصرية على مر العصور.. ولا عجب فى ذلك فهو صاحب سنوات التعلم فى مختلف أروقة وزارة المالية والأكثر احتكاكاً وتعاملاً مع المؤسسات الدولية، ولذا تكونت لديه رؤية خاصة إبداعية لإدارة مصالح أطراف المنظومة كافة بما يحقق العائد الإيجابى على جميع اللاعبين (الممول، والمستثمر، والدولة، والاقتصاد غير الرسمى).. وبهذا الإرث المهنى المتميز، يقود كجوك أجندة عمل فائقة الجودة والكفاءة يشار إليها (بالفاعلية)، تركز على تحقيق التوازن بين الانضباط المالى والاستقرار الاقتصادى ودفع عجلة النمو فى إطار من الشراكة مع مجتمع الأعمال.

«كجوك» تمكن فى فترة قصيرة من تحقيق مستهدفات اقتصادية ومالية مهمة للدولة المصرية، من بينها وصول الفائض الأولى بالموازنة (الفارق بين الإيرادات والمصروفات الجارية من دون احتساب أقساط وفوائد الدين) إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو أعلى فائض أولى يتم تحقيقه خلال السنوات العشرين الماضية، الأمر الذى ساهم فى تقليص العجز الكلى بالموازنة إلى ٥,١٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام المالى الحالى (يوليو - فبراير ٢٠٢٥/٢٠٢٤)، مع البدء لأول مرة فى تبنى إستراتيجية للسيطرة على الدين العام وخفض نسبته من الناتج المحلى إلى ٨١٪ عبر تنويع مصادر وأدوات التمويل على المدى المتوسط. وفى التوقيت نفسه، نجح «كجوك» فى تعزيز التواصل مع القطاع الخاص، وبت رسائل الثقة، وتدشين سياسات مالية تشجيعية ومبادرات